

أكدت على استقلال «المركزي» الأوروبي

ميركل: اليورو في خطر.. وإذا انهار فستنهار أوروبا



أنجيلا ميركل متأثرة بالتراجع الحاد لليورو

برلين - رويترز: قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في كلمة أمام البرلمان أمس إن اليورو في خطر وإذا انهار فستنهار أوروبا.

وقالت «كل واحد منا هنا يمكن أن يشعر بأن أزمة اليورو الحالية هي أعظم تحد تواجهه أوروبا في عقود منذ توقيع معاهدة روما». وأضافت «هذا التحدي مسألة وجود، وعلينا أن نرتقي لمستواه».

وتابعت قائلة «سأبني جوهراً الأزدهار إلى جانب السوق المشتركة والماني.. أيضاً اليورو في خطر». وأردفت «إذا لم نتعامل مع هذا الخطر فإن العواقب بالنسبة لنا في أوروبا لا تحصى».

وقالت ميركل إن استقلال البنك المركزي الأوروبي أمر ضروري، وذكرت أن تحقيق استقرار الأسعار يتصدر أولويات البنك.

واعترفت دعم العملة الأوروبية المشتركة (يورو) وترسخها في منطقة اليورو أمراً في غاية الأهمية لأوروبا ومستقبلها ومكناً لأصبح أزمة مالية تشهدها ألمانيا وأوروبا على السواء منذ اتفاقات روما حول المجموعة الأوروبية في عام 1957. وحثت ميركل الاقتصاد الأوروبي على التعجيل بفرض رقابته على أسواق المال واستحداث ضريبة جديدة عليها قائلة إن ألمانيا مستعدة للمضي قدماً بمقردها في حظر البيع على المكشوف. وأبلغت ميركل البرلمان في خطاب أن على القادة الأوروبيين منع البنوك من «ابتزاز» الدول بعد الآن وأن الاتحاد الأوروبي سيفرض ضريبة الخاصة على المعاملات المالية ما لم تتوصل مجموعة العشرين إلى اتفاق من هذا النوع في يونيو. وأضافت ميركل أن منطقة اليورو تحتاج إلى إمكانية تنظيم عجز الدول الأعضاء عن أداء

التزاماتها المالية. وجاء كلام ميركل في بيان حكومي ألقته في المجلس النيابي الاتحادي (بونستاغ) قبل التصويت على ملف إنقاذ اليورو من قبل كل من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي بما قيمته 750 مليار يورو ومن بينها 123 مليار يورو نصيب حكومة برلين على شكل قروض على مدى ثلاث سنوات وتحت إشراف أليات رقابية وشروط صارمة علماً بأن التصويت على ذلك

سيكون على الأرجح يوم الجمعة المقبل. واعتبرت ميركل أن الأزمة المالية الحالية في أوروبا أمر يتعين تجاوزه والتغلب عليه مشيرة في الوقت ذاته إلى أن المحافظة على اليورو محافظة على فكرة تأسيس وحدة النقد لأوروبا.

وحذرت من أنه إذا فشل اليورو فإن أوروبا ستفشل أيضاً مما يتعين تجاوز هذا الخطر الهائل للارتقاء بأوروبا إلى أقوى المستويات «وهذا

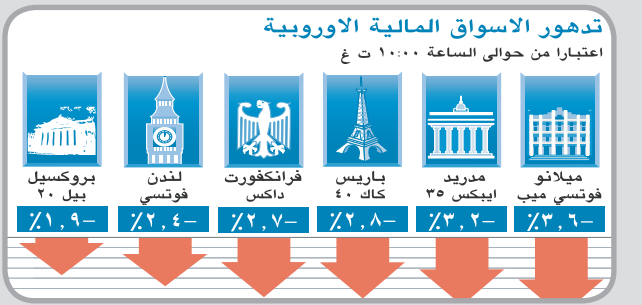
سيحصل أيضاً». ولم تستبعد ميركل أن تبلغ حصة ألمانيا في ملف إنقاذ اليورو نحو 148 مليار يورو والذي ستستفيد منه الدول الأعضاء في منطقة اليورو التي تعاني أزمة مالية مثل اليونان. وأكدت أن أوروبا تحتاج إلى ثقافة استقرار جديدة لليورو والاقتصاد والنمو في تتمكن من الجولولة دون حدوث أزمات مالية أخرى .

حظر ألمانيا البيع على المكشوف لا يسري على بريطانيا.. وفرنسا تخالف

باريس - رويترز: قالت أعلى هيئة رقابية مالية في بريطانيا أمس إن قرار ألمانيا حظر البيع على المكشوف في بعض السندات والأسمه وعقد التحوط الائتماني لن يطبق على فروع المؤسسات الألمانية خارج البلاد. وقالت متحدة باسم سلطة الخدمات المالية البريطانية «أخذنا علماً بما فرضته ألمانيا وسنساعد هيئة الرقابة المالية الاتحادية الألمانية بافين حيثما لزم ذلك». وأضافت «نطاق هذا الحظر يرتبط بالتعاملين الألمان والأعمال التي تجري داخل ألمانيا ولا يغطي فروع المؤسسات الألمانية خارج ألمانيا أي في بريطانيا».

اليونان تنفي الانسحاب من الاتحاد الأوروبي

أثينا - رويترز: نفت اليونان بشكل قاطع أمس شائعات في الاسواق قالت أنها تدرس الانسحاب من الاتحاد الاوروبي او منطقة اليورو. وقال جورج بتالوتيس المتحدث باسم الحكومة اليونانية «ننفي بشكل قاطع أي تفكير في مغادرة الاتحاد الاوروبي او منطقة اليورو». وقال متعاملون في وقت سابق أن اليورو وصل إلى أعلى مستوى له أثناء الجلسة بفعل الحديث عن ان اليونان تدرس مغادرة الاتحاد الاوروبي.



مؤشر داكس لأسهم الشركات الألمانية الكبرى في بورصة فرانكفورت ١.1٪. إلى ذلك انخفض مؤشر نيكاي لأسهم الشركات اليابانية الكبرى 0.5٪. أمس مسجلاً أدنى مستوى إغلاق في 11 أسبوعاً مع اضطراب الأسواق بسبب المخاوف من تأثير إجراءات مالية متشددة في الولايات المتحدة وألمانيا مما أطلق موجة بيع في اليورو والأصول الأخرى عالية المخاطر.

عمر راشد - محمود فاروق - احمد بوسف

حذر مسؤولون في شركات وخبراء اقتصاديون من تداعيات أزمة اليورو

على استثمارات الشركات والبنوك المحلية في منطقة اليورو.

وقالوا في تحقيق أجرته «الأنباء»: أنه في الوقت الذي يستراجع فيه قيم



علي الزبيد



عبدالهوب الوزان



أحمد الدويسان

فسي البداية، قلل العضو المنتدب والرئيس التنفيذي في شركة الإنمياً للاستثمار على المزيد من تأثير تراجع اليورو على الشركات الاستثمارية في الكويت، قائلاً إن تأثير ما حدث في أسواق المال العالمية والإقليمية ضعيف للغاية إن لم يكن موجود أصلاً. وبين أن شركات المقاولات ربما تتأثر على المدى البعيد وذلك بسبب قيامها باستيراد معظم المواد الخام التي تقوم باستيرادها من الخارج.

وقال إن تأثير الأزمة على منطقة الخليج محدود بسبب قوة مالياتها العامة التي تعتمد أساساً على سعر النفط الذي يظل سعره معقولاً بين مستوى 70 و80 دولاراً للبرميل. ولفت الزبيد إلى أن شركات الاستثمار لم تتأثر بشكل كبير بسبب تداعيات تلك الأزمة وأن معظمها اقتصر فقط على أسواق المال العالمية والإقليمية دون أن تمتد إلى النشاط الاقتصادي الحقيقي.

وأكد أن مشكلة اليورو ترتبط بشكل أو آخر بأزمة اليونان وتداعياتها على بقية الدول الأوروبية والتي تحتاج إلى تنفيذ خطة إنقاذ بشكل جيد يعزز أداء الاقتصاد على المدى الطويل.

من جانبه، قال عضو غرفة التجارة والصناعة عبدالهوب الوزان إن هناك تأثيرين خلقتهما الأزمة الحالية على دول منطقة الشرق الأوسط ومنها منطقة الخليج يتمثلان في انخفاض كلفة الواردات التي تستوردها تلك الدول على خلفية ارتفاع نسبة مكونات وارداتها من دول اليورو، مستدركاً أنه في المقابل تنتعش اقتصادات الدول الغربية على وقع انخفاض أسعار النفط وهو ما سيعزز من أداء تلك الاقتصادات في مواجهة تداعيات الأزمة المالية.

وأكد الوزان أنه لا تأثير على القطاع المصرفي من تراجع اليورو، مستدركاً أن النصيب الأكبر من التأثير سيكون على الأسواق المال والتي تتفاعل سلباً أو إيجاباً مع أي أخبار خارجية لها. وقال إن تأثير الأزمة سيظل الأسواق الأميركية بجانب الأسواق الأوروبية والتي ستحتاج إلى فترة لا تقل عن عام للخروج من أزمتها الراهنة بعد أن يتم حل أزمة اليونان.

وبين الوزان أن المساعدات والقروض المقدمة لحل أزمة اليونان يمكن أن تأخذ فترة لا تقل عن 5 سنوات.

وقالت رئيس مجلس إدارة شركة كابيتال ستاندنز للتصنيف الائتماني والتقويم د.اماني بورسلي أن أزمة ديون اليونان أثرت سلباً على دول الاتحاد الأوروبي، على اليورو كعملة مشتركة بين دول الاتحاد.

وأضافت أن استخدام اليورو كعملة مشتركة ساعد على انتقال أزمة ديون اليونان إلى دول أخرى مثل إسبانيا والبرتغال، مؤكدة على ضرورة دراسة دول الخليج لتأثير هذه الأزمة على دول الاتحاد الأوروبي والاستفادة منها في الوحدة الخليجية النقدية المقرر انشاؤها.

وعن تأثير تدهور سعر اليورو مقابل الدولار وسلة العملات الدولية على القطاع المصرفي وشركات الاستثمار في الكويت، قالت د.بورسلي: أن كلا من شركات الاستثمار والقطاع المصرفي التي تتعامل مباشرة باليورو وتقوم أصولاً وحفاظ استثمارية بهذه العملة، قطعاً سيحدث لها تأثير، خصوصاً انخفاضاً لقيمة الأصول والأسمه والسندات المقومة باليورو.

وتوقعت استمرار انتقال تأثير أزمة ديون اليونان على دول الاتحاد الأوروبي وعلى انخفاض أسعار اليورو مقابل العملات، الأمر الذي يلقى بظلاله وتداعياته السلبية على الدول والمؤسسات التي تتعامل به. وأشارت إلى أن الدول التي لديها سندات مقومة بالدولار وباليورو مثل الصين قطعاً سيحدث لديها تأثير يظهر على نموها ومديونياتها.

اقتصاديون لـ «الأنباء»: تدهور اليورو يؤثر سلباً على أصول الشركات والبنوك في الاتحاد الأوروبي

الأصول والأسمه والسندات المقومة باليورو. فإن هناك جانبا إيجابيا يتمثل

في انخفاض كلفة الواردات لدول الخليج من دول منطقة اليورو، وأكدوا

على أن ما حدث من تراجع لأسواق الأسهم الخليجية جاء نتيجة التأثر

النفسي للمتداولين جراء تراجع الاسواق العالمية واسعار النفط.



ناصر النجيسي



د. أماني بورسلي

وأكدت مديرة إدارة الأصول بشركة المجموعة الدولية للاستثمار عالية الفارس أن الاستثمارات الخارجية لشركات الاستثمار والبنوك المحلية ستراجع بنسبة 9/7 بالنصف الأول من العام الحالي وسط توقعات بزيادة النسبة للضعف مع نهاية العام في حالة استمرار تدهور أسعار اليورو، مبيئة أن هناك شركات محلية ستحتاج لإيقاف استثماراتها وصفقاتها خلال الأيام المقبلة منعا لحدوث خسائر فادحة

في استثماراتها وبالتالي تنعكس في ميزانياتها المالية لعام 2010 لتدخل في أزمة جديدة لا تستطيع الخروج منها إلا عبر تصفياتها - حسب قولها- وأشارت الفارس إلى توجه بعض الدول الخليجية المجاورة إلى وقف استثماراتها البنكية وخطط تمويلها لعدم تكديها خسائر، في إشارة منها إلى ضرورة أن تأخذ البنوك الكويتية احتياطاتها ضد أي أزمة مستقبلية قد تحدث متعلقة بهذا الشأن. وحول تأثر الأسواق المالية بالكويت قالت: أن البورصات الخليجية ستتأثر بشكل محدود نظراً لأن أغلب استثماراتها بالدولار إلا أن هناك عوامل نفسية ستؤثر بشكل كبير في اوساط المتعاملين بالبورصات الخليجية.

وقال مسؤول في أحد البنوك فضل عدم ذكر اسمه أن هناك تأثيراً كبيراً لكل الأصول المقومة باليورو نتيجة لتدهور أسعار صرف اليورو مقابل سلة العملات الرئيسية متأثرة بأزمة ديون اليونان.

وعن مدى تأثير انخفاض اليورو على شركات الاستثمار والقطاع المصرفي في الكويت، قال أن تعاملات القطاع المصرفي باليورو محدودة، غير أن شركات الاستثمار ومحفافظها أصولها المقومة باليورو هي التي ستتضرر من انخفاض قيمة هذه الأصول.

وعن تأثير أزمة اليورو على تعافي الاقتصاد العالمي، أوضح أن الاقتصاد العالمي مازال يعاني من أزمة الديون العقارية الأميركية، ولم يتعاف بعد بالشكل الكامل، مضيفاً أن هناك دورات يمر بها الاقتصاد العالمي وقد تكون أزمة اليورو إحدى الأزمات المقبلة. وعلق المدير العام في مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية ناصر النفيسي على التراجع الحاد الذي شهده اليورو مقابل الدولار أمس في أدنى انخفاض له على الإطلاق في أربع سنوات بأن تأثير التراجع على السوق «نفسي» أكثر منه فعلي، لافتاً إلى أن التأثير على البورصة سيكون أقل حدة من الأسواق الخليجية الأخرى لغياب شركات بتروكيماوية كبرى مؤثرة في السوق مثل «سابك» أو غيرها.

وعلى طريقة المثل العربي «مصائب قوم عند قوم فوائد»، أشار النفيسي إلى أن انخفاض اليورو مقابل الدولار سيخفض من كلفة الواردات التي تقوم الكويت باستيرادها من الخارج وهو ما يعني تراجع مستويات التضخم.

ولفت إلى أن السوق الكويتي ورغم تأثره النفسي بانخفاض أسعار النفط دون مستوى الـ 70 دولاراً للبرميل، إلا أنه أغلق على مستويات انخفاض أقل من الأسواق الخليجية الأخرى مثل السوق السعودي أو سوق أبوظبي وبدي للأوراق المالية.

وأوضح نائب المدير العام في شركة الربابعة للوساطة المالية أحمد الدويسان أن السوق يتفاعل سلباً مع الأخبار الخارجية بسرعة كبيرة، فيما يتفاعل ببطء مع الأخبار الإيجابية والأمر راجع إلى مزاجية المتداولين التي تنهار بعد سماع أنباء سلبية عن الأوضاع الخارجية.

جاء ذلك في تعقيب الدويسان لـ «الأنباء» عن تأثير تراجع اليورو الحاد أمام الدولار أمام تراجع أسعار النفط بشكل حاد دون الـ 70 دولاراً للبرميل على أداء السوق الكويتي، معتبراً أن الأزمة اليونانية وتراجع مستوى اليورو كانت وراء التراجع الملحوظ في مؤشرات السوق خلال جلسة أمس.

الأسهم الأوروبية والخليجية تتراجع بعد الحظر الألماني والبنوك تتصدر الخسائر

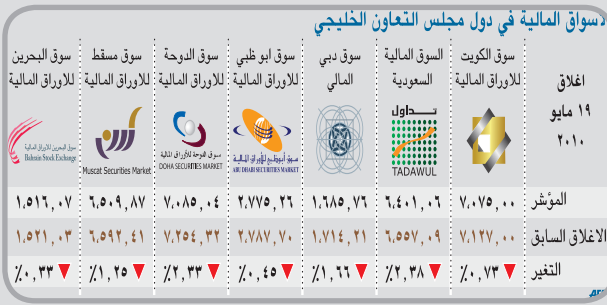
وانخفض مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً 0.4٪ إلى 910,64 نقطة.

كما انعكست تقلبات اسواق المال العالمية الناتجة عن تراجعات اليورو واسعار النفط على أداء الاسواق الخليجية في تعاملات الامس، فقد الحقت خسائر متفاوتة في هذه الاسواق، حيث انتهت البورصة القطرية تعاملات الامس على تراجع بلغ 169نقطة ليصل المؤشر عند مستوى 7085 نقطة.

اما سوق الاسهم السعودية فأنتهت تعاملات الامس على خسائر حادة، متأثرة بهبوط أسعار النفط لما دون مستوى الـ 70 دولارا، لتصل إلى أدنى مستوى خلال 7 اشهر، ورفع مؤشر سوق الاسهم السعودية من خسائره عند الإغلاق إلى 2,38٪ من خلال 157 نقطة وسط ضغط من كافة قطاعات السوق.

وانتهت سوق الأسهم البحرينية تعاملات الامس على تراجع حيث فقد المؤشر ما نسبته 0.33٪، ليصل المستوى 1516 نقطة.

وعمت الخسائر جميع الأسهم المتداولة في سوق مسقط للأوراق المالية في تعاملات الامس، فقد أغلق باقي الأسهم على انخفاض، الأمر الذي انعكس في صورة هبوط باكثر من 1٪ على مؤشر السوق وللجلسة الخائية على التوالي، وسط تعاملات نشطة.



واستطاع المؤشر تقليص خسائره التي اقتربت من 2٪ أثناء الجلسة بفضل عمليات لتغطية مراكز مدينة بعد أن استمر فوق مستوى الدعم النفسي عند 10000نقطة.

وتراجع نيكاي 55.80 نقطة إلى 10186.84 نقطة مسجلاً أدنى مستوى إغلاق منذ الرابع من مارس الماضي بعد أن هبط إلى 10041.93 نقطة في وقت سابق من الجلسة وهو أدنى مستوى منذ منتصف فبراير.